جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مداخلة بعنوان: التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

المحور 3: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

- **مرابط محمد، طالب دكتوراه، جامعة الجزائر3** ، m.merabet39@gmail.com
- **شوبار الياس، أستاذ محاضر أ ، جامعة محمد بوضياف المسيلة،** lyes.choubar@univ-msila.dz

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وذلك من خلال تبني إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار بديل لترقية الصادرات وتنويع مصادر التمويل، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر عملت على تطوير هذا القطاع من خلال اتخاذ عدة تدابير إلا أن هذا القطاع لم يرقى إلى المستوى المطلوب وبقي قطاع المحروقات يسيطر على الصادرات.
الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترقية الصادرات، الصادرات خارج قطاع المحروقات، قطاع المحروقات.

Abstract :
This study aims to highlight the role of small and medium enterprises in developing exports outside the hydrocarbon sector in Algeria, by adopting the strategy of developing small and medium enterprises as an alternative option to promote exports and diversify sources of financing. Measures However, this sector did not rise to the required level, and the fuel sector continued to dominate exports.

Keywords :macroprude, monetary policy, price stability, financial stability, economic stability.

مقدمة

أصبح التسويق الدولي في العصر الحديث وسيلة من وسائل نمو المؤسسات واستدامتها، لذا نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال

إستراتيجية التسويق الدولي، إذ تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبيرة في تحريك عجلة الاقتصاد وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة من خلال رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات، والجزائر كغيرها من الدول في ظل هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات تسعى إلى ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حديثة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، إذ تم إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع، فهي تلعب دورا رياديا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه ومن خلال هذا الطرح تسعى الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1 – ما هي انعكاسات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على الصادرات خارج قطاع المحروقات ؟

2 – فيما يظهر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

الفرضيات

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية:

1- شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ارتفاعا ملحوظا مما يعزز دورها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

2- يظهر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات زيادة تعدادها وتطورها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

الأهمية

يكتسي هذا الموضوع أهميته من خلال إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره قطاع استراتيجي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

الأهداف

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التطرق لتطورها ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- إعطاء نظرة أكثر شمولية حول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تحريك عجلة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؛
- معرفة مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

منهج الدراسة

للإحاطة بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال إعطاء بعض المفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتصدير، والأسلوب التحليلي لتحليل تطورها في الجزائر وتطور الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتحليل مجموعة من المؤشرات للكشف عن مدى مساهمة هذا القطاع في تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

1- عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

شهد موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤخرا تطورا كبيرا لما لها من دور كبير في تنمية الاقتصاد من خلال زيادة فرص العمل وزيادة الدخل ورفع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

1-1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوجد عدة تعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع لتعدد المعايير كعدد العمال، حجم رأس المال والإنتاج وغيرها بالإضافة إلى اختلاف البلدان والهيئات حسب درجة النمو، الوضع الاقتصادي، مستوى التقدم التكنولوجي...

- **تعريف لجنة الأمم المتحدة والتجارة**: حيث عرفت المؤسسات المصغرة هي التي توظف أقل من 19 عامل والصغيرة والصغيرة بأنها تلك التي توظف 20 إلى 100 عامل فأقل أما المؤسسات المتوسطة فهي توظف من 100 إلى 500 عامل. (القهيوي و الوادي، 2012، صفحة 14)
- **تعريف البنك الدولي**: يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا بأنها تلك المؤسسات التي توظف أقل من 50 عامل ويصنف المؤسسات التي يعمل بها أقل من 10 عامل بالمؤسسات المتناهية الصغر، والتي بها ما بين 10 و 50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50 و 100 عامل فهي مصنفة كمؤسسة متوسطة. (أيت عيسى، 2009، صفحة 273)
- **تعريف الاتحاد الأوروبي:** قد فرق بين مشروع وآخر على أساس رأس المال وعدد العاملين، فعرف المشروع الذي يعمل فيه أقل من 09 عمال بالمشروع الصغير جدا، أما المشروع الذي يعمل فيه مابين 10 إلى 99 عاملا فهو مشروع صغير، بينما المشروع المتوسط فهو الذي يوظف فيه ما بين 100 إلى 499 عاملا. (حداد، 2006، صفحة 20)
- **تعريف الجزائر:** تعرف حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في ديسمبر 2001، مهما كان وضعها القانوني بـــ" هي مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري (02) دينار جزائري، أو لا تتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار وتتوفر فيها معايير الاستقلالية. (المادة 04 من القانون رقم 18/01، 2011، صفحة 05)

جدول رقم (01): تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المصغرة	من 1إلى 9	أقل من 40	أقل من 20
الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400	أقل من 200
المتوسطة	من 50 إلى 250	مابين 400 و 4000	مابين 200 و 1000

المصدر: (المواد 8، 9، 10 من القانون رقم 17-02، 2017، صفحة 6) **المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

من خلال التعاريف الواردة في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السالف الذكر، يمكن القول أن المشرع الجزائري اعتمد على المعايير الكمية وهي الأكثر شيوعا واستخداما، والتي تمثلت في عدد العمال (حجم العمالة) ورقم الأعمال السنوي (قيمة المبيعات السنوية) أو الحصيلة السنوية (الإيرادات السنوية) بالإضافة إلى معيار الاستقلالية في تعريفه للمؤسسات المشكلة لهذا القطاع، وهي نفس المعايير المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي في تعريفه لها.

2-1- خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص نذكر منها:

- الاستقلالية في الإدارة؛
- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل؛
- ضآلة التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في المشروع؛
- القدرة على الاندماج في النسيج الوطني من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة ومن خلال ذلك إمكانية استحداث مناطق صناعية متكاملة معتمدة على المواد الأولية المحلية؛
- الميزة الانتشارية ما يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان، والقدرة على حركية اليد العاملة ومرونة التغيير بسرعة أكبر من المشاريع الكبيرة؛
- مركزا للابتكار والإبداع حيث تتفوق في هذا المجال على المؤسسات الكبيرة،

- تعتبر مركزا لتعبئة الادخار الخاص أي أنها أداة فعالة لتنمية المدخرات الصغيرة؛ (العابد، 2013، صفحة 170)

3-1- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير وفعال في تنمية الصادرات لاقتصاد بلد ما، ويرجع سبب ذلك لعدة عوامل جعلت منتجاتها وخدماتها تكتسب ميزة تنافسية ومن بينها: (العلواني و وآخرون، 2017)

- أن منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية؛
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة، مما يجعلها تنافس المؤسسات الكبرى؛
- تمتعها بقدر كبير من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لآخر، ومن سوق لآخر لانخفاض إنتاجها نسبيا على المدى القصير؛

ويمكن لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد طريقها لأسواق الصادرات من خلال ثلاث قنوات:

- ✓ صادرات مباشرة؛
- ✓ صادرات غير مباشرة من خلال وسطاء؛
- ✓ الاندماج المادي بواسطة المصنعين الكبار؛

2- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في ظل انتشار العولمة الاقتصادية وتجدد الصدمات النفطية سعت الحكومة الجزائرية لتعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حديثة لزيادة وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2-1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا وهذا لرغبة الدولة في تعزيز هذا القطاع نظرا للدور الذي يلعبه في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد عملت الدولة على دعم وتطوير هذا القطاع من خلال وضع عدة آليات وبرامج ذات صلة وعقد عدة لقاءات وندوات للنهوض بهذا القطاع.

جدول رقم (02): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2011-2022)

السنوات	عدد المؤسسات	الزيادة	معدل النمو
2011	659309	-	-
2012	711832	52523	%7.97
2013	777818	65986	%9.27
2014	852053	74235	%9.54
2015	934569	82516	%9.68
2016	1022621	88052	%9.42
2017	1074503	51882	%5.07
2018	1141863	67350	%6.27
2019	1193339	51476	%4.50
2020	1231073	37734	%3.16
2021	1286365	55292	%4.49
2022	1359803	73438	%5.71

Source : (MIPP, 2023) ;Ministére de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique ; Bulletin d'information Statistique de la PME ; N : 42 ;39 ;37 ;34 ;32 ;28 ;24.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر حيث في سنة 2011 كان عدد 659309 مؤسسة ليصل إلى 1359803 مؤسسة سنة 2022 أي أنه بلغ الضعف وهذا راجع لنمو القطاع الخاص بالاضافة الى رغبة الحكومة في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال تبني استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أثبتت نجاعتها.

2-2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في مختلف الأنشطة الاقتصادية بدرجات متفاوتة و يمكن تصنيفها حاليا وفق الجدول التالي:

جدول رقم (03):تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي في سنة 2022

قطاعات النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
الزراعة	8404	٪0.62
الطاقة والمناجم	3371	٪0.25
البناء والأشغال العمومية BTPH	204452	٪15.04
الصناعة التحويلية	115992	٪8.53
الخدمات بما فيها المهن الحرة	703499	٪51.73
الصناعة التقليدية	324085	٪23.83
المجموع	1359803	٪100

Sourc : (MIPP, 2023, p. 7) ;Ministére de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique ; Bulletin d'information Statistique de la PME ; N : 42 ;Edition Avril ; 2023 ;P07.

يتضح من الجدول أن قطاع الخدمات هو أكبر قطاع تم فيه انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 51.73٪ أي ما يعادل 703499 مؤسسة، يليها الأنشطة الحرفية بنسبة 23.83٪ ثم في المرتبة الثالثة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 15.04٪، وفي المرتبة الرابعة الصناعة التحويلية بنسبة 8.53٪، وفي الأخير قطاع الزراعة والطاقة والمناجم، فهذه المؤسسات أغلبها ذات طابع خدمي فهي لا تسهم بشكل كبير في خلق الثروة والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

2-2- هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اتخذت الدولة عدة تدابير لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولتسهيل عملية الاستثمار بانشاء مجموعة من الشبكات والهيئات أهمها:

- **أنشطة الصندوق الاستئماني FGAR (صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**

صندوق الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسة عمومية، تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، تطبيقا لأحكام المادة 14 من القانون التوجيهي للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المعدل بموجب القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 بشأن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME).

منذ 14 مارس 2004 أنشأت الدولة FGAR من أجل تيسير الحصول على ائتمانات الاستثمار، من خلال إنشاء:

ضمانات لتغطية القروض التي تمنحها المصارف أو المؤسسات المالية التي تهدف إلى تمويل: (MIPP, 2023, p. 17)

- ✓ تطوير الأعمال التجارية؛

- ✓ تجديد المعدات؛
- ✓ توسيع أو تطوير النشاط التجاري؛
- ✓ تقديم المشورة والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

وبالتالي فان دور FGAR هو العمل بشكل أساسي على تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة:

- ✓ صانعوا السلع والخدمات غير الموجودة في الجزائر؛
- ✓ توليد قيمة مضافة عالية للمنتجات المصنعة؛
- ✓ استخدام التكنولوجيا المبتكرة أو المعرفة؛
- ✓ استخدام الموارد الطبيعية المتوفرة في الجزائر وتجهيز المواد الخام المحلية؛
- ✓ المساهمة في تخفيض الواردات وزيادة الصادرات،
- ✓ خلق فرص عمل واستخدام مهارات الشباب الخريجين من المعاهد والمدارس التقنية والجامعات لا سيما المناطق التي يوجد فيها فائض في اليد العاملة،

بالاضافة الى الهيئات التالية:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)؛
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)؛
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)؛
- صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME)؛
- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM)؛
- وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار (ADPMEPI)؛
- المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (DPMECNC)؛
- مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل؛

3- الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تواجه الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر تحديات كبيرة في ظل اشتداد المنافسة وتحقيق بعض الدول الاكتفاء الذاتي.

جدول رقم (04):تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2009-2020

القيمة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج قطاع المحروقات	1066	1526	2062	2062	2014	2582
النسبة من إجمالي الصادرات	%2.36	%2.69	%2.81	%2.87	%3.1	%4.11
السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
الصادرات خارج قطاع المحروقات	2063	1780	1890	2925	2580	2021
النسبة من إجمالي الصادرات	%5.46	%5.93	%5.4	%6.9	%7.2	%9.3

المصدر: (الجزائر، 2013، 2016، 2021)، **التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي.**

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تشكل سوى نسبة هامشية من إجمالي الصادرات، رغم تطور نسبتها من 2.4% سنة 2009 إلى 6.2% سنة 2022، وهذه التطور يعكس مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ويرجع ضعف هذه المساهمة لأن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات طابع صناعات تحويلية لا تتيح تقديم منتجات موجهة للتصدير.

فيمكن القول أن أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مازال ضعيفا رغم كل المساعي والاصلاحات المتخذة لتطوير وترقية هذا القطاع للنهوض بالاقتصاد وهذا راجع لعدة تحديات.

4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وبالتالي تقديم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

وبالنظر إلى مجمل الصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات نجد أنها لا تتعدى 9.3%، ولذلك تعتبر ضعيفة للغاية ولم تتعدى في أحسن الحالات 2925 مليون دولار أمريكي، وهذا التطور يعكس مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ونظرا لتقلبات أسعار النفط عملت الجزائر على النهوض بهذا القطاع من خلال تبني إستراتيجية واضحة وشاملة تستهدف الوصول بالصادرات خارج قطاع المحروقات إلى أعلى مستوياتها، رغم كل الجهود المبذولة مازالت الصادرات خارج قطاع المحروقات لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

ويعود ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حجم الصادرات إلى عدة أسباب أهمها (كتوش و طرشي، 2006، صفحة 1043):

- إن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تدرج التصدير ضمن أهدافها، بل تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية؛
- إن عدم فعالية الهيئات الاقتصادية والحواجز البيروقراطية تعيق وتكبح كل المبادرات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تصدير منتجاتها، حيث أنها لا تملك الإمكانيات لمواجهتها؛
- عدم توفر المعلومات عن الأسواق الأجنبية لدى المتعاملين الوطنيين، فمن خلال الإحصائيات نجد هنالك تذبذب في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك نظرا لعدم وجود هيئات متخصصة تقوم بتجميع المعلومات ونشرها؛
- عدم التحضير الجيد ومتابعة المشاركة الجزائرية في المعارض الاقتصادية الدولية مما يجعل المنتوج الجزائري غير معروف في الأسواق الأجنبية؛
- عدم توفر الخيرة الكافية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لممارسة نشاط تصديري مما يؤثر سلبا على استمرارية هذه المؤسسات في تصدير منتجاتها.
- ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا الضعف ناتج عن:
  - ✓ ضعف المستوى التكويني للعمال والذي لا يمكن أن يتماشى مع التجهيزات الحديثة؛
  - ✓ المواد الأولية المستعملة في الإنتاج غير مطابقة لمقاييس الجودة؛

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، فمن خلال مختلف الجوانب الاحصائية المتعلقة بهذا القطاع لاحظنا تطور مستمر لهذه المؤسسات مما يعكس أهميتها في تحريك عجلة الاقتصاد وبالتالي زيادة حجم الصادرات

وكانت أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- قامت الجزائر بانشاء مجموعة من الهيئات واعتماد عدة آليات للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- شهدت الجزائر نموا متسارعا في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل التحديات الراهنة وتجدد الصدمات النفطية ؛
- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مازال ضعيفا لم يرقى الى المستوى المطلوب مقارنة مما هو عليه في الاقتصادات الناشئة والمتطورة وهذا راجع لعدة عراقيل تقف أمام تطور هذا القطاع؛

ويمكن عرض التوصيات التالية:

- وضع برامج وخطط وآليات تعمل على رفع نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- عقد لقاءات وندوات وطنية ودولية توعي وترشد بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشارك فيها كل الأطراف الفاعلين في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توجيه إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة نحو القطاعات التي لها قدرات عالية للتصدير ؛
- تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بقطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

المراجع باللغة العربية

- المؤرخ في 10 جانفي 2017 المواد 8، 9، 10 من القانون رقم 17-02. (2017). المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المودؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية، الجزائر.
- المؤرخ في 2001/12/12 المادة 04 من القانون رقم 18/01/. (2011). يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية، الجزائر.
- برينيس شريفة العابد. (31 ديسمبر, 2013). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر-. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، 4 (1)، الصفحات 166-192.
- بنك الجزائر. (2013، 2016، 2021). التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي. الجزائر: بنك الجزائر.
- عاشور كتوش، و محمد طرشي. (2006). تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أفريل. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- عديلة العلواني، و وآخرون. (2017). دور تحفيز الانتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر. مقدمة إلى الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يومي 6 و 7 ديسمبر. الوادي: جامعة حمة لخضر.
- عيسى أيت عيسى. (01 جانفي, 2009). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، 5 (6)، الصفحات 271-288.
- ليث عبد الله القهيوي، و بلال محمود الوادي. (2012). المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية (الإصدار 1). الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- مناور حداد. (2006). دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الدولي متطلبات تأهيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17-18 . الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

المراجع باللغة الأجنبية

- MIPP. (2023). *Bulletin d'information Statistique de la PME.*